على هامش الصراحة

تظاهرات أهل الكوت

■ إحسان شمران الياسري

الذين خرجوا يوم الاربعاء في مدينة الكوت منددين بضعف الخدمات، وإهمال السلطة المحلية، تحولوا بعد حين الى قوة مدمرة، فأحرقوا بناية المحافظة، ومنزل المحافظ، وبناية مجلس المحافظة..

ولن نتحدث عن مشروعية المطالب، أو الخيبة الكبيرة التي وجد المجتمع نفسه يخوض فيها وهو يرى الذين انتخبهم لاهين عنه، منشغلين بما ليس له مصلحة فيه..

ولأنني لا أعرف أعضاء مجلس المحافظة، فلن أتحدث عن خصائصهم أو مدى إخلاصهم، أو أسباب هروبهم من الثقة التي مُنحت اليهم، ولن أتحدث عن المحافظ، الذي أعرفه، وأعرف الأسباب العديدة التي حالت دون ان يؤدي عمله بشكل كامل، ولن أدافع عن فرصته في تقديم شيء للمحافظة، ولن ألومه على الإخفاقات العديدة التي رافقت عمله في المحافظة. ولكني سأتحدث بشكل عام عن قضية اسمها (مجالس المحافظات) او (الحكومات المحلية)، وسأبدا بالخسارة الجسيمة التي تعرضت لها محافظة واسط جراء عمليات التخريب الكبيرة التي طالت المال العام، والاموال الكبيرة التي ستنفق لتعمير الابنية التي طالتها يد التخريب. فالذين خرجوا للتظاهرة، ثم تحول بعضهم لأدوات إحراق وعبث بالممتلكات العامة، جعلونا نخسر فرصة كبيرة للمقارنة مع ما حصل في الشارع المصري، عندما تصدى الشباب المصري البطل للعابثين والخارجين على القانون والبلطجية، فوقف طوداً صلباً" لحماية المتحف والاملاك العامة والخاصة. وكانت السلطات المصرية (حسب اعتقادي) قد خططت لتحويل التظاهرات الى وسائل للشغب والتخريب لسحب التأييد الشعبي منها، إلا أن الوعي (الذي غاب في تظاهرات الكوت) تغلب على احلام المخابرات والسلطة المصرية، ففوت الفرصة على عزل المتظاهرين عن الشعب.. أما في الكوت، فقد خذلنا الجمهور الذي تصرف بطريقة غير مقبولة وخرب أمواله بدعوى رفض المحافظ او المجلس. (ولا أدري ما علاقة المحافظ بالحواسيب والاثاث التي احرقت؟).

وسوف تخصص الاموال (التي طالب الجمهور بتحسين أحواله بها) الى تعمير ما تم تدميره وحرقة.

أما قضية مجالس المحافظات او الحكومات المحلية، فهي بحاجة لإعادة تقييم على ضوء تجربة الماضي. فمحافظة واسط (على سبيل المثال) عاشت صراعا" طويلا" بين المحافظ والمجلس، ضاع في ثناياها الوقت اللازم لبناء المحافظة، وأفقدت المناوشات الاعلامية والقضائية بين الطرفين كل ما كان للجمهور من ثقة بهما. وأحسب ان مشكلة المحافظة، وكل المحافظات العراقية، إن المحافظين اعتادوا الجلوس على مكاتبهم، بينما تقتضي احوال البلاد ان يكون المحافظ في الشارع مع العمال والمهندسين والاطباء، رقيبا على أدائهم وعلى أداء المقاولين والمدرسين والمعلمين والشرطة..

إن مكاتب الوزراء والمحافظين وكبار المسؤولين يجب ان تكون لإدارة البريد والاجتماعات الرسمية فقط.. أما بقية ساعات النهار فهي للمعايشة الميدانية.. لان الحرامي والفاسد والمتقاعس عندما يرى المحافظ أمامه او عضو المجلس أو مدير الناحية سيرتدع ويستحي.. وإلا ما فائدة ان تستبدل المحافظ بآخر سيجلس في مكتبه الى نهاية الدوام.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مبدأ فصل السلطات

تتكون السلطات الاتحادية في العراق بمقتضى نص المادة (٤٧) من الدستور من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، والسلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومن مجلس الاتحاد (وهو مجلس تشريعي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم) ولم يتم إصدار قانون ينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به من مجلس النواب حتى اليوم .

زهير كاظم عبود

أما السلطة التنفيذية الاتحادية فتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ((والدولة كيان شامل يضم الحكومة والمواطنين الآخرين ، والدولة باقية في حين أن الحكومة متغيرة وبالتالي فإن العراق يشكل دولة اتحادية وتكون الحكومة احد مكوناتها الأساسية)).

أما السلطة القضائية الاتحادية فتتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى .

ووفق هذا المبدأ فإن السلطات ثلاث ، ولايمكن ان تكون هناك سلطات أخرى ، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختصاص لكل سلطة من هذه السلطات ، ومع أن التنسيق ضروري وموجود بين جميع تلك السلطات ، إلا أن الدستور بين في نصوصه المهام الذي تضطلع بها كل سلطة ، وبهذا فإن المشرع لم يحصر السلطات بيد جهة واحدة ، كما انه أعطى صلاحية تدقيق القرارات والخطوات التي تقوم بها السلطة التنفيذية الى السلطة القضائية في حال خرقها النصوص الدستورية أو مخالفتها القوانين ، كما منح السلطة التشريعية صلاحية مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية في أعمالها ، وهذه الرقابة لاتعني التسلط على قرارات الحكومة بقدر ما تعني الحفاظ على هيبة الدستور وعلى الحقوق والحريات التي جاء بها ، بالإضافة الى تقديرها للقانون باعتبار أن الدستور اعتبر العراقيين متساوين أمام القانون ، كما انه حدد جهة محايدة من بين تلك السلطات وهي السلطة القضائية ، وهي صاحبة اختصاص في التفسير وتطبيق القوانين وإصدار الأحكام ، والفصل في المنازعات ، وخص هذه المهمة بالمحكمة الاتحادية العليا.

هذه الصلاحية نوع من الرقابة الدستورية إذ لم يشأ المشرع أن يبقي تلك التطبيقات وفقاً لاجتهادات الجهة التنفيذية، ولا لتفسير القوانين وفقاً لإرادتها، وحتى ينشأ نوع من الضمانات الحقيقية الكفيلة بتحقيق الأمن والحرية والحق في الحياة للمواطن.

كما يمكن الاستفادة من التجارب الدستورية التي نشأ على وفقها هذا المبدأ، وحقق نتائج إيجابية في التطبيق، ونوعا من الانسجام بين السلطات، وكفالة للحقوق التي نص عليها الدستور، وبذلك نضمن نوعا من الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان، وتثبيتا لتأسيس دولة القانون والمساواة .

كما أن الالتزام بنظرية فصل السلطات يأتي رداً على تجربة السلطة المتمركزة بيد شخص واحد أو جهة واحدة أو سلطة واحدة ، حيث كانت التجربة المريرة التي خاضها العراق تحت سلطة الدكتاتورية مثالا على تلك التجربة التي خلقت نمطا من الاستبداد والطغيان ومركزية القرار بما يجعل جميع المؤسسات والسلطات الأخرى مشلولة وعاجزة ، وبالتالي فإن تقييدا للحريات وتفسيرا مغلوطا للقوانين وتعسفا في استعمال السلطات سينتج عن ذلك .

وبهذا فأن القانون وهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ببعض ، وبينهم وبين الحكومة ، يجب ان ينسجم مع تلك الرؤى والمبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور ، مما يعني أن هناك جهة تقوم بتشريع تلك القوانين تتقيد بذلك ، وجهة أخرى تقوم بتطبيق تلك القوانين بأمانة ، وجهة ثالثة تقوم بالفصل في الاختلافات الناشئة عن تطبيق تلك القوانين والخروقات الدستورية الحاصلة ، سواء بين الأفراد والحكومة ، أو بين المؤسسات الحكومية نفسها.

إن الفصل بين السلطات ليس فصلا مطلقا ، بل انه فصل نسبي ، يعني أن هناك تواصل يشير الى وجود نشاط يمثل جانبا من جوانب السيادة ، ويمثل الاختصاص لكل سلطة من هذه الاختصاصات ، وباعتماد نظرية فصل السلطات يمكن كفالة تأسيس دولة القانون التي كانت ولم تزل حلم العراقيين من كل اتجاهاتهم السياسية والقومية والدينية والاجتماعية .

وبالرغم من الانتقادات التي قيلت عن هذا المبدأ ، والتي تلخصت في أن السلطة القضائية خاضعة لقرارات السلطة التشريعية ، بالإضافة إلى أن الحكومة ستجد قيدا ورقيبا على ممارسة أعمالها ، وأن الحكومة منتخبة من مجلس النواب فلا مبرر لتقييدها ومراقبتها ، كما أن الحكومة تحتاج الى بعض المرونة في الصلاحيات الاستثنائية (الطوارئ) التي وفرها لها الدستور وقيدتها السلطة القضائية ، وأن تقييدها يؤدي إلى زيادة الأضرار الحاصلة ضمن تلك الظروف وتعرض الناس والبلد الى المخاطر ، كما أنهم طرحوا أن الدولة بشكل عام مثل جسد الإنسان لايمكن أن تفصل أي عضو منه بشكل مستقل ، وأخيرا زعموا بأن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ وهمي لاأساس له في التطبيق الدستوري السليم ، إلا أن الانسجام بين السلطات مع تحديد تلك الصلاحيات ، ووجود ترابط دقيق بينها باعتبارها جميعها تشكل هيكل الدولة الاتحادية ، وعلاوة على ذلك فإن النص في الفقرة ب من المادة ٢ من الدستور بعدم سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية يدفع لاعتماد هذا المبدأ المختلف تماما مع مبدأ المركزية ، وأن لاديمقراطية دون اعتماد مبدأ فصل السلطات لأنه كما ذكرنا يشكل ضمانة من ضمانات الحقوق ، وان العراق أكد ضمن نص المادة الأولى من الدستور أن العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ، وهذا النص يؤكد بما لايقبل الشك خيار العراق في التمسك بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره يمثل المبدأ الأقرب لتحقيق الديمقراطية في التطبيق العملي ، كما أن هذا المبدأ يجعل السلطات تدقق في تطبيقاتها القانونية وخطواتها العملية وتتجنب مخالفة الدستور والقوانين النافذة ، بالإضافة إلى عدم وجود سلطة فوق سلطة أخرى ، ولاسلطة تتحكم بسلطة ثانية ، ووفق هذا المبدأ فإن تلك السلطات متساوية ومنسجمة وتحقق الهدف والمبدأ في الفصل الذي يجعلها جميعا تعمل وفق مبدأ الفصل والانسجام ، كما يمكن أن تكون تلك الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ نتجت عن سوء التطبيق في التجارب الأخرى ، حيث أن محاولة تسلط سلطة على أخرى يخلق نوعا من الحساسية والافتراق الذي لايخدم المبادئ الأساسية ولا التطبيق العملي ، كما يمكن أن يكون سوء الفهم العام للمبدأ والتمسك باعتقاد نجاح النظام المركزي سببا آخر لنقد تلك النظرية.

ومن تدقيق الدساتير القديمة منها والحديثة في دول العالم ، سنجد ان العديد منها اعتمد على الالتزام بمبدأ فصل السلطات باعتباره يحقق ضمان كفالة الحقوق وحماية لتلك الحقوق من أي اعتداء أو تجاوز يحصل من أي سلطة من السلطات ، وتم تطبيق المبدأ المذكور في انجلترا ضمن دستورها غير المكتوب ، كما أن فرنسا اعتمدت هذا المبدأ منذ قيام ثورتها في عام ١٧٨٩ ، كما طبقته الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٧ .

وأخيرا فإن اعتماد هذا المبدأ يخلق نوعا من تخصص كل سلطة من السلطات التي تتكون الدولة الاتحادية منها بنوع من العمل والنشاط ، وهذا التخصص يخلق نوعا من الإتقان والجودة في الأداء والتطبيق ، كما أن الدول تلجأ الى اعتماد هذا المبدأ لتضمن نوعا من النزاهة والتطبيق العملي لرعاية الحقوق .

سياسة ورواتب وسيارات مصفّحة

كانت الحكومة العراقية في العهد الملكي تخصص لكل قائد فرقة في الجيش العراقي سيارة صالون ولكل آمر لواء سيارة ستيشن من ذات النوع ، وبما أن المرحوم عبد الكريم قاسم كان آمرا للواء المشاة التاسع عشر في الفرقة الثالثة فقد خصصت له سيارة ستيشن نوع شوفرليت موديل ٩٥٨ لون عسكري (خاكي) .

وعقب قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ تولى المرحوم مهام أهم ثلاثة مناصب في الدولة العراقية وهي رئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الدفاع (وكالة) ، ولكنه مع ذلك لم يقتن لنفسه سيارة كلاسيكية فارهة تناسب مناصبه الجديدة المهمة وإنما أبقى على استخدامه سيارته المخصصة أصلا لمنصب آمر لواء طوال أكثر من أربعة عشر شهرا ولم يستغن عنها إلا بعد تعرضه وهو يستقلها إلى محاولة الاغتيال الفاشلة مساء يوم ٩٥٩/١٠/٧ عند منطقة رأس القرية في شارع الرشيد ، حيث تحطمت السيارة نتيجة وابل الرصاص الكثيف الذي أطلقه عليها منفذ ومحاولة الاغتيال ولم يعد بالإمكان استخدامها مجددا .

عامر الوادي

وبعد نجاة الزعيم (وهو لقب أطلق على المرحوم عبد الكريم قاسم عند قيام الثورة نسبة إلى رتبته العسكرية) من محاولة الاغتيال أهداه الزعيم السوفيتي (نيكيتا خروتشوف) سيارة مصفحة ضد الرصاص روسية الصنع من النوع الذي يستقله أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، وفعلا استخدم الزعيم هذه السيارة الهدية المصفحة ولكن ليس لأنها مصفحة تحميه من محاولة اغتيال أخرى محتملة أو لكونها فارهة تناسب مكانته الرسمية والشعبية وإنما لكونها هدية دولة صديقة أولاً ولأنها لم تكلف ميزانية الدولة شيئاً ثانياً.

وفي ذات يوم قرر الزعيم الاستغناء عن استخدام السيارة الهدية المصفحة وذلك لمجرد سماعه تعليقاً إذاعياً أدلى به (أحمد سعيد) المذيع في إذاعة صوت العرب بالقاهرة (وهي إذاعة كانت مناوئة للحكومة العراقية آنذاك) جاء فيه أن قاسم العراق(وهي التسمية التي أطلقتها الإذاعة على الزعيم) يستقل مدرعة في تنقلاته داخل بغداد خوفا على حياته من الشعب العراقي . عندها أمر الزعيم بإحضار السيارة التي كانت مخصصة لرئيس الوزراء السابق (المرحوم نوري باشا السعيد) وهي نوع كاديلاك ليموزين مستعملة موديل ٩٥٧ سوداء اللون لاستخدامها عوضا عن السيارة المصفحة ، ولكن تبين أن هذه السيارة قد سبق وخصصت لأحد أعضاء مجلس السيادة في العهد الجمهوري ، فأوعز بشراء سيارة مثيلة لها لمنصب رئيس الوزراء ليستخدمها الزعيم خلال الفترة المتبقية من حكمه وحياته التي انتهت في ٩٦٣/٢/٨، وقد كانت السيارة الجديدة الأخيرة نوع كاديلاك ليموزين موديل ١٩٦٠ بيضاء اللون .

لم يكن زهد الزعيم عبد الكريم قاسم وحرصه وأمانته على المال العام في المركبة التي يستقلها وبالدار الصغيرة المستأجرة من الدولة التي يسكنها وبملابسه العسكرية التي اكتفى بارتدائها طوال فترة حكمه فقط وإنما كان زاهدا ونزيها وحريصا على المال العام حتى في الرواتب والمخصصات التي يستحقها ، فهو رغم شغله ثلاثة مناصب امتنع عن تسلم راتب ومخصصات القائد العام للقوات المسلحة وراتب ومخصصات وزير الدفاع، واكتفى فقط بتسلم راتب رئيس الوزراء الذي كان مجموعه في حينها (٥٢٠) دينارا ، يدفع منه (١٢٠) ديناراً إلى عائلة شقيقه حامد لتأمين طعام غذائه اليومي و (٦٠) ديناراً إلى بهو ضباط وزارة الدفاع عن قيمة مشروبات ضيافة زواره وضيوفه (قهوة وشاي) و (١٨) ديناراً تدفع إلى مديرية الأموال المجمدة عن بدل إيجار الدار الصغيرة التي يسكنها، والمتبقي من الراتب بعد دفع رسوم الماء والكهرباء لداره يحفظ في خزانة مكتب سكرتير رئيس الوزراء (الرائد جاسم العزاوي) لإنفاقها خلال الشهر على شراء وجبة العشاء اليومي للزعيم وعلى متطلباته الشخصية وعلى الفقراء والمحتاجين الذين كان يلتقيهم أثناء جولاته التفقدية التفتيشية الليلية اليومية المعروفة.

لقد دامت فترة حكم الزعيم للعراق مدة أربع سنوات وستة أشهر وأربعة وعشرين يوما ، ورغم قصر هذه الفترة ورغم كل ما سادها من تهديد ومؤامرات خارجية ومحاولات انقلابية وإضرابات طلابية وصراعات حزبية دامية تكاد تكون يومية ، ورغم قلة موارد العراق في حينها وسيطرة الشركات الأجنبية على ثرواته وتحكمها في كميات تصدير نفطه ، فإن الذي حققته حكومة الزعيم للعراق وشعبه في تلك الفترة الضنكة والعصيبة والقصيرة من حملات إعمار وإسكان ومن إنجاز مشاريع تنموية زراعية وصناعية وخدمية ومن قوانين وقرارات وطنية جريئة ومن ازدهار اقتصادي ورفاه اجتماعي ومن تقدم علمي وثقافي ما لم تحققه حكومة عراقية أخرى لا قبلها ولا بعدها.

ومع ذلك كله لم يشعر الزعيم يوما بأنه متفضل وصاحب دالة على الشعب العراقي، فهو لم يجعل لنفسه رواتب ومخصصات ومكافآت تقاعدية مهولة تفوق ما تقاضاه سلفه ويتقاضاه نظراؤه في الدول الأخرى بأضعاف مضاعفة وثلث شعبه يعيش تحت مستوى خط الفقر ، ولم يسكن مجانا في قصور مملوكة للدولة وفي شعبه الملايين بين مهجر ومهاجر ومتشرد ومتجاوز مهدد كل يوم بالإزالة والتشريد ، ولم يستملك قطعة أرض سكنية فسيحة على ضفاف دجلة دون وجه حق وكل مدينة في بلده نصفها غارق بالمستنقعات والمياه الآسنة ونصفها الآخر مدفون بين تلال النفايات ومحرومة حتى من أبسط متطلبات الحياة البدائية ، ولم يطالب بمنافع اجتماعية بمليارات الدولارات والعجز في الميزانية العمومية معكوس سلباً على المستوى الصحي والتربوي ودعم سلع الغذاء الأساسي لشعبه ، ولم يطلب ويصر على استخدام سيارة مصفحة بملايين الدولارات ومعدل القتلى من أبناء شعبه مئة وخمسون شهيداً يوميا ، ولم يقتصر التعيين في دوائر ومؤسسات الدولة على أقاربه ومحاسيبه ومحازبيه على علاتهم ويحرمه رغم تفشي البطالة على ذوي الخبرة والكفاءة .

ولهذا خرجت جماهير الشعب عن بكرة أبيها صبيحة يوم ٩٦٣/٢/٨ تفتدي الزعيم بأرواحها وتدافع عن نظامه بدمائها لأنه كان فعلا زعيم دولة ومسؤولاً أميناً عن سيادة وطن وأموال وثروات ومقدرات وخدمة شعب ، وليس زعيم حزب وعشيرة وطائفة كساسة وحكام آخرين طردتهم شعوبهم وتخلى عنهم حلفاؤهم نتيجة شراهة أطماعهم وطغيانهم وقلة وعيهم وقصر نظرهم .

رحم الله الشهيد عبد الكريم قاسم.. يترحمون عليه ولا يقتدون به ويشتمون صدام حسين ويحاولون تقليده والتمثل به!

والحليم تكفيه الإشارة

هل ستنتقل عدوى الإنتفاضة المصرية إلى شرق آسيا؟

د. عبد الله المدني

ما بين مخاوف الإسرائيليين، وقلق الأوروبيين، وتردد الأمريكيين، وترحيب الإيرانيين، ونصائح الأتراك إزاء أحداث مصر الأخيرة، بقيت الصين وحدها، دون كل القوى الدولية والإقليمية، تراقب التطورات بصمت القبور.

وبطبيعة الحال فإن لهذا تفسيره المعروف. فالقيادة الصينية لا تزال، رغم تقادم السنين، تعيش تحت وطأة مخاوفها من تكرار ما حدث في عام ١٩٨٩ ، حينما واجهت الشبيبة الصينية بصدورها العارية دبابات الجيش الأحمر في ساحة "تيان إن من"، مطالبة بالديمقراطية والتعددية والحرية.

ولعل أكبر دليل على وجود وتوارث تلك المخاوف هو مسارعة السلطات الصينية، في خضم أحداث مصر، إلى تعطيل البحث عن كلمة "مصر" في مواقع المدونات الصغيرة، وبوابات البحث الصينية المشابهة لموقع "تويتر"، وذلك من منطلق القلق من احتمال امتداد الاحتجاجات الإصلاحية والتغييرية في مصر إلى فضاء الإنترنت الصيني. وهو قلق له أسبابه الوجيهة. فإذا كانت أحداث ميدان "تيان إن من" قد استلهمت بعض الزخم من انتفاضة البولنديين وبقية شعوب دول أوروبا الشرقية الشيوعية ضد أنظمتها الحديدية، واستلهمت البعض الآخر من انتفاضة الشعب الفلبيني في عام ١٩٨٦ ضد ديكتاتورية فرديناند ماركوس، وإذا كان ذلك قد حدث في زمن لم تكن شبكات الإنترنت، ووسائط التواصل الاجتماعي والجماهيري قد شاعت بالصورة التي هي عليها اليوم، وبشكل استغنت فيه الجماهير عن دور الأحزاب التقليدية، كقائدة ومحرضة، على نحو ما فصله الأستاذ سعيد الحمد في سلسلة مقالاته عن "مدن القلق" في "الأيام" البحرينية، فإنه من باب أولى أن يستلهم أي تحرك جماهيري قادم في الصين زخمه مما يجري اليوم في دول شرق أوسطية، على الرغم من البعد الجغرافي واختلاف الظروف، خصوصا أن الصين صارت اليوم إحدى الدول الرائدة في صناعة الوسائط قليلة الثمن للاتصال الجماهيري.

وفي رأي بعض المراقبين، أنه إذا لم يتأثر الشعب الصيني بمجريات الأحداث وتطوراتها في الشرق الأوسط، فإن هناك شعوباً آسيوية أخرى قد تتأثر وتنتفض ضد أنظمتها بشكل أو بآخر بوحي من أحداث الشرق الأوسط. وهنا يمكن استبعاد كوريا الشمالية، بسبب ظروف شعبها البائسة وما يعيشون فيه من عزلة مطبقة عن العالم كله. لكنه لا يمكن استبعاد حدوث انتفاضة جماهيرية في غيرها من الدول الآسيوية التي لا تزال تدار بعقلية الحزب القائد والزعيم الأوحد، أي على نحو ما فعله الإندونيسيون ضد الديكتاتورية السوهارتية في عام ١٩٩٨. وفي رأي هؤلاء أن فيتنام مرشحة قبل بورما وكوريا الشمالية للتغيير لأسباب عديدة.

من هذه الأسباب وجود طبقة وسطى متعلمة ضمن الملايين ألـ ٨٦ من الشعب الفيتنامي. وهؤلاء تنامى عددهم باضطراد خلال السنوات القليلة الماضية كنتيجة لتحقيق البلاد معدلات نمو جيدة بفضل مناخ السلام الجالب للاستثمارات الأجنبية، وذلك من بعد التجربة الفاشلة ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٦ لبناء المجتمع الاشتراكي الخالص، والتي أشاعت الحرمان والبؤس لأسباب لا مجال للخوض فيها هنا. والطبقة الوسطى في أي مجتمع، كما هو معلوم، تضطلع بدور مهم ومحوري في أي تغيير مثلما حدث في ثورة الياسمين التونسية. والمنتمون لهذه الطبقة لئن صاروا اليوم في وضع معيشي جيد نسبيا، ويتمتعون بمعدلات دخول تصل إلى ١٢٠٠ دولار، علاوة على امتلاك السكن، وأجهزة التسلية (التلفاز)، ووسيلة التنقل الشعبية (الدراجة النارية)، ووسيلة التواصل (الهاتف النقال والإنترنت) التي بإمكانهم استخدامها بسهولة للتجمهر والتحشيد على نحو ما يفعلونه فعلا أثناء مباريات كرة القدم، إلا أنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون البوح بآرائهم بحرية، ومحرومون من تغيير قادتهم، وتكوين تنظيماتهم الحزبية المعبرة عن رؤاهم وطموحاتهم.

ومن الأسباب أيضا – بحسب ما ظهر على بعض المواقع الفيتنامية – وجود معضلة عدم التناسب ما بين أعداد الخريجين الجدد الباحثين عن العمل وعدد الفرص الوظيفية المتاحة، الأمر الذي أوجد بعض التذمر الصامت تحت مسمى "غياب العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص". والشعار الأخير كما هو معروف كان من أبرز الشعارات التي رفعت في الإنتفاضة المصرية.

وهناك سبب آخر يتمثل في تراجع السلبية التي كان الفيتناميون يتعاملون بها مع أحداث العالم الخارجي. وقد لوحظ هذا في العام الماضي حينما تواصل الفيتناميون ساعة بساعة مع أعمال الشغب والتظاهر في بانكوك، كما لوحظ مؤخرا أيضا حينما بادرت أهم الصحف اليومية إلى تخصيص صفحات بأكملها للحديث عما جرى في تونس وعما يجري في مصر.

ويضاف، طبعا، إلى كل ما ذكر من أسباب، ترهل القيادة الحاكمة في هانوي وعجزها عن تقديم المبادرات الخلاقة، ناهيك عما بين أفرادها من تنافس على الاختصاصات والصلاحيات، وتفشي الفساد والمحسوبية ضمن أطرها.

والمعروف أن القيادة الحالية للحزب الشيوعي الحاكم، التي اختيرت مؤخرا، يأتي على رأسها الأمين العام للحزب "نيغوين بو ترونغ" (٦٧ عاما)، الذي يتوقع أن يختار هذا الشهر لمنصب رئاسة الجمهورية، وبالتالي قيادة الترويكا الحاكمة، ورئيس الوزراء "نيغوين تان دونغ" المعروف بشراسة دفاعه عن الإبقاء على شركات القطاع العام رغم خسائرها المتوالية وعجزها عن مسايرة الحراك الاقتصادي الآسيوي، والأمين العام الاحتياطي "ترونغ تان سانغ" الذي يحرص في كل مناسبة على التأكيد على أن الاستمرارية كخير وسيلة للاستقرار – علما بأن "الاستقرار بحد ذاته ليس هو المهم، فالأهم من ذلك أسس الاستقرار وقواعده وانعكاساته على الناس" على نحو ما قاله زميلنا أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود بالرياض الدكتور خالد الدخيل. والمعروف أن الرجلين الأخيرين قد تجاوزا الستين من العمر وينتقدان بعضهما البعض علنا بسبب التنافس على الصلاحيات والمكاسب المتأتية من التراخيص الاستثمارية.

وهكذا يصبح مفهوما ما صار يتردد على نطاق واسع في اليوميات والدوريات الآسيوية من أن شرعية الحزب الحاكم في فيتنام باتت محل تساؤل، وأن حماية الحزب كمتربع وحيد على السلطة لا يمكن أن يستمر بشعارات الحفاظ على الاستقرار، وبالأساليب الأمنية، وإغراء قادة الشرطة (يبلغ عدد أفراد قوات الأمن الفيتنامية ١,٢ مليون نسمة) بالمقاعد والمناصب داخل البرلمان واللجنة المركزية للحزب، وأن بقاء الحزب يجب ألا يعتمد فقط على تقديم مستويات معيشية أفضل، وإنما تحقيق الحريات والعدالة الاجتماعية جنبا إلى جنب. فذلك تحديدا هو ما خرج به مراقبو انتفاضة ميدان "تيان إن من" الصينية، وثورة الياسمين التونسية والانتفاضة الخضراء الإيرانية في العام الماضي. وبعبارة أخرى، فإن السبب في اندلاع تلك الأحداث لم يكن الإيديولوجيا، وإنما غياب الحريات والعدالة.